الجمعية العامة



A/44/L.10
16 October 1989
ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون
البند ٢٩ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

الإمارات العربية المتحدة ، أوغندا ، البحرين ، بنن ،
بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الجزائر ،
جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، زمبابوي ،
سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سوازيلند ،
السودان ، الصومال ، عمان ، غابون ، غامبيا ،
غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، قطر ،
كوبا ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ،
المغرب ، موريشيوس ، اليمن ، اليمن الديمقراطية :
مشروع قرار

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ،
والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، و ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ
في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن برنامج العمل من أجل التنفيذ التام
للإعلان ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها السابقة ، وبخاصة القرارات ٢١٦١ (د - ٢٨)
المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٢٢٩١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/
ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٤/٣١ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦ ، و ٧/٣٢ المؤرخ في
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، و ٦٩/٣٤ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ،
و ٤٢/٣٥ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ١٠٥/٣٦ المؤرخ في ١٠ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٦٥/٢٧ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٣/٢٨ المؤرخ في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، و ٤٨/٢٩ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ٦٣/٤٠ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٣٠/٤١ المؤرخ في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، و ١٧/٤٢ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، و ١٥/٤٣ المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، التي أكدت فيها بوجه خاص وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ،

وإن تشير بمفظة خاصة إلى قرارها ٢٢٨٥ (د - ٢٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، والمتعلق بقبول جزر القمر في عضوية الأمم المتحدة والذي أكدت فيه من جديد ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل القمر المؤلف من جزر أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي ،

وإن تشير كذلك إلى أنه ، وفقا للاتفاقات التي وقعت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٢ ، بين جزر القمر وفرنسا والتي تتعلق بنيل جزر القمر استقلالها ، يجب النظر إلى نتائج الاستفتاء الذي أجري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، على أساس شامل لا على أساس كل جزيرة على حدة ،

واقتناعا منها بأن إيجاد حل عادل ودائم لمسألة مايوت يكمن في احترام سيادة أرخبيل القمر ووحدته وسلامته الإقليمية ،

واقتناعا منها أيضا بأنه لا بد من إيجاد حل سريع لهذه المشكلة من أجل صيانة السلم والأمن السائدين في المنطقة ،

وإن تضع في اعتبارها الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط لإيجاد حل عادل لهذه المشكلة ،

وإن تحيط علما بالرغبة التي كررت حكومة جزر القمر الاعراب عنها في البدء في أقرب وقت ممكن في حوار صريح وجدي مع الحكومة الفرنسية بغية التعميل بعودة جزيرة مايوت القمرية إلى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام (١) ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن هذه المسألة ،

١ - تؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ؛

٢ - تدعو الحكومة الفرنسية إلى احترام التعهدات المبرمة عشية الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، لتقرير مصير أرخبيل القمر ، وهي التعهدات التي تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية ؛

٣ - تدعو إلى أن تترجم إلى واقع ، الرغبة التي أعرب عنها رئيسي الجمهورية الفرنسية في السعي بنشاط لإيجاد حل عادل لمشكلة مايوت ؛

٤ - تحث الحكومة الفرنسية على التعجيل بعملية المفاوضات مع حكومة جزر القمر ، بغية تحقيق عودة جزيرة مايوت إلى جزر القمر على وجه السرعة ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يبذل مساعي الحميدة في البحث عن حل سلمي قائم على التفاوض لهذه المشكلة ؛

٦ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعنون "مسألة جزيرة مايوت القمرية" .